مجلة التفاني
Majallat Al-Tafani

المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا

آمنة عبد الرحمن وريث
محاضر – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الجفارة
Amnaw55@hotmail.com

ملخص

المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي والتحكم في الموارد على كافة المستويات، فالمشاركة السياسية هي سلوك مباشر أو غير مباشر يلعب بمقتضاه الفرد دوراً في الحياة السياسية المجتمعية بهدف التأثير في عملية صنع القرار.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا ووصولها لموقع صنع القراروالاسيما البرلمان والحكومة والمجلس البلدي حتى تتمتع بحق المواطنة والحريات العامة والمشاركة الفاعلة في صنع القرار.

استلام الورقة: 2025-08-20 - قبول الورقة: 2025-08-27 - نشر الورقة: 2025-09-02

كلمات مفتاحية: المشاركة – السياسة – المرأة

المقدمة:

المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العلني الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع, كما أنها تعد مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي (الزيات، 1990، ص. 181).

فالمشاركة السياسية تعني إتاحة الفرصة لجميع فئات المجتمع بما فيه المرأة في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة للدولة، فالمرأة تعتبر أحد معايير تقدم الدول أو تخلفها، بها ترتقي وعليها يعول في إعداد الشعوب فهي تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في نهضة المجتمع على مر العصور لكونها الشريك الثاني والمؤثر الفعال في هذا المجتمع فهي كزوجة وأم ومربية لها الأثر الفعال في تغيير سلوك وأنماط شخصية الشريك الأول وقد تنامى هذا الدور من خلال مساهمة المرأة في الحياة العامة فهي تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في جميع مجالات العمل وفي كافة المواقع، لذلك فإن تفضيل دور المرأة في المجتمع أصبح من القضايا الهامة التي شغلت حيزاً كبيراً من فكر واهتمام المهتمين بشأن المرأة، حيث أصبحت اليوم مشاركة المرأة في الحياة السياسية مطلباً أساسياً من مطالب الحركات الإنسانية والنسائية في العالم، ومرتبطة بالمطالبة بتواجد المرأة في مراكز صنع القرار والتمثيل المتساوي للجنسين في كل الهياكل والمؤسسات المحلية والدولية.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة الليبية.

مشكلة البحث:

1. هل توجد أزمة مشاركة سياسية للمرأة في ليبيا؟
2. ما مدى مساهمة المرأة في الحياة السياسية في ليبيا؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح واقع المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، وما هي أهم المعوقات والأسباب التي تحد من مشاركتها، وتقف عائقاً أمام تقدمها.

منهج البحث:

1. المنهج الوصفي التحليلي.
2. المنهج القانوني.

فروض البحث:

1. توجد أزمة مشاركة سياسية للمرأة الليبية بالرغم من تناقصها بعض الشي في السنوات الأخيرة.
2. توجد العديد من المعوقات التي تحد من حجم المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا.

الدراسات السابقة:

1. المشاركة السياسية للمرأة عوائق وتحديات، د. إكرام غديني، المغرب، 2022 أكدت الباحثة على أن موضوع المرأة وحقوق المرأة استطاع أن يفرض نفسه وتحولت العديد من المطالب النسائية إلى قوانين حقيقية مفعلة بالعديد من الدول، وأكدت أيضاً على أنه يبقى موضوع النهوض بالمرأة وزيادة مشاركتها يتطلب تظافر الجهود من كل مكونات المجتمع.
2. المشاركة السياسية للمرأة العربية (دراسة حالة مصر وليبيا) مصطفى محمد سعد، المركز الديمقراطي، 2017 تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اظهار واستكشاف مجالات وحدود المشاركة السياسية في ليبيا ومصر وموقع المرأة منها، كما سلطت الضوء على أهم الأسباب والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وخاصة في المجالس التشريعية والمحلية.

خطة البحث:

المشاركة السياسية

- أولاً: تعريف المشاركة السياسية
- انياً: أشكال المشاركة السياسية
- ثالثاً: أهمية المشاركة السياسية للمرأة
- رابعاً: مراحل المشاركة السياسية

وضعية المرأة في الشرائع السماوية الثلاث (اليهودية- المسيحية- الاسلامية)

- أولاً: مكانة المرأة عند اليهودية
- ثانياً: مكانة المرأة عند المسيحية
- ثالثاً: مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية

أهم المبادرات والاتفاقيات الدولية لتعزيز النهوض بحقوق المرأة

المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا

أهم المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا

التوصيات

الخاتمة

المراجع

متن البحث:

المشاركة السياسية

أولاً: تعريف المشاركة السياسية

تعرف المشاركة السياسية بأنها حرص الفرد على أن يكون له دوراً ايجابياً في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإدارية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة (المنوفي، 1979، ص.78) أو تقلد المناصب السياسية.

ثانياً: أشكال المشاركة السياسية

1. السعي نحو منصب إداري أو سياسي.
2. العضوية في تنظيم سياسي (الاحزاب).
3. العضوية في تنظيم نقابي أو مهني.
4. تقلد منصب إداري أو سياسي.
5. الترشح.
6. المشاركات في النشاطات السياسية غير الرسمية.
7. الاهتمام بأمور السياسية العامة.
8. التصويت.

ثالثاً: أهمية المشاركة السياسية للمرأة

بالنسبة للمرأة فإن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، لذلك ترتبط المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة بوضعها في المجتمع الذي تعيش فيه، ومدى تجاوبها وتفاعلها داخل هذا المجتمع وهذا بدوره يتطلب منها حضورها الدائم والفعال والناجم من إرادتها في مختلف المجالات، لأن قضية المرأة ليست مستقلة بذاتها وليست منفصلة عن الاطار العام للمجتمع، فمشاركة المرأة في الحياة السياسية من أهم عناصر العملية الديمقراطية وهي تعكس طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في الدولة. وعليه فإن ضعف الآليات والقوى الديمقراطية في المجتمع يساهم في تهميش مشاركة المرأة سياسياً، فتقاس درجة نمو المجتمعات بمقدار قدراتها على دمج المرأة في قضايا المجتمع العامة والخاصة، وتعزيز قدراتها للمساهمة في العملية التنموية فيه (حويجة، 2015)

رابعاً: مراحل المشاركة السياسية

1. تبدأ بالاهتمام بالشأن العام أو السياسي.
2. تتطور إلى الانخراط السياسي.
3. تتحول إلى القيام بنشاط سياسي.
4. وأخيراً تنتهي بالوعي بضرورة تحمل المسؤوليات السياسية وتعاطي النشاطات السياسية وكل أشكال العمل والنضال السياسي.

وضعية المرأة في الشرائع السماوية الثلاث (اليهودية- المسيحية- الاسلامية)

أولاً: مكانة المرأة عند اليهودية

لقد كان موقف اليهود بالنسبة للمرأة هو موقف الاتهام بأنها وراء أول معصية لأدم عليه السلام في الجنة (النجار،1995،ص.56).

ثانياً: مكانة المرأة عند المسيحية

اهتمت الديانة المسحية بالمرأة واعطتها حقها في التعليم وفي الحياة الكريمة فيقول الدكتور (إبراهيم حداد) أن المسيحية أوصت صراحةً بأن الرجل رأس المرأة مما يعني أن المرأة والرجل جزء لا يتجزأ من بعضهم كل منهما يكمل الآخر (الحداد، ص.33).

ثالثاً: مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة الإسلامية منصفة للمرأة ملبية لمطالبها المشروعة، إذ سلمت لها حقوقها واعترفت بها عضواً عاملاً في المجتمع (بسيوني، 1999، ص.447)

وبالرغم من ذلك انقسمت وجهات نظر العلماء في موقف الإسلام من اشتغال المرأة بالسياسة بالمعنى المفهوم اليوم إلى رأيين:- الرأي الأول يقول أن السياسة والحكم خارجان عن دائرة أعمال المرأة فالمناصب الرئيسية في الدولة رئاسة كانت أو وزارة، أو عضوية مجالس الشور، أو إدارة مختلف مصالح الحكومة لا تفوض إلى امرأة.

أما بالنسبة للرأي الثاني يرى أنه يجوز للمرأة أن تتولى الوظائف العامة عدا رئاسة الدولة، ويجوز لها أن تشارك في الانتخابات والترشح للمجالس التشريعية (الطعيمات، 2005، ص.313-314)

إذن الاسلام لم يحرم المرأة حقوقها السياسية، ولكن المجتمع لدينا لم يتهيأ بعد لممارسة المرأة لتلك الحقوق بالفعل، فالإسلام فتح الباب واسعاً للمرأة للمساهمة في مجالات الحياة المختلفة، فشاركت المرأة الرجل في الصلاة في المساجد (صلاة التراويح مثلاً)، ونقلت الحديث، وبرعت في مجال الدعوة، وسارت إلى ميادين القتال لعلاج المصابين في المعارك (حمود، 2000، ص.69-70)

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (خدوا نصف دينكم عن هذه الحميراء) عائشة رضي الله عنها.

أهم المبادرات والاتفاقيات الدولية لتعزيز النهوض بحقوق المرأة

اهتمت الأمم المتحدة اهتماماً دولياً كبيراً بقضية المرأة، وحققت خطوات كبيرة في هذا المجال، حيث أقرت مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية خاصة بوضع المرأة، كما أدانت الانتهاكات الواقعة ضدها.

1. يعتبر ميثاق الامم المتحدة الذي اعتمد في سان فرنسيسكو 1945ف أول معاهدة دولية أشارت إلى حقوق المرأة والقضاء على التميز ضدها.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948ف نادى بحماية المرأة وأكد على المساواة وعدم التمييز وضمان تكافؤ حق الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق المبينة فيه.
3. اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952ف لإرساء التساوي التام بين النساء والرجال في حق الترشح للمجالس النيابية والمحلية (المحمودي،2012،ص.13).
4. العهد الدولي للحقوق المدينة والسياسية 1966 للمرأة حق المشاركة في سير الحياة العامة في بلدها وتقلد الوظائف العامة (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، 1966).
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1979ف، بان تتخذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة المساواة مع الرجل دون أي تمييز في حقها في الترشح لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة، كما طالبت بالمساواة في الحقوق السياسية بين الرجل والمرأة والقضاء على كافة أشكال التميز ضدها في الحياة السياسية.

(الإعلان العالمي للقضاء على التمبز ضد المرأة، 1979)

المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا

يعد الدستور الليبي 1951ف أيام المملكة وثيقة تقدمية وجاءت بمكتسبات مهمة شجعت على النهوض بدور المرأة في المجتمع، فقد نصت مواد الدستور على حقوق المواطنة كاملة دون أي تمييز كما نص الدستور على إلزامية ومجانية التعليم وفتح المجال للجنسين لمزاولة النشاط التجاري، وفي 1963ف منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات إلا انها بقت بعيدة كل البعد عن المشاركة السياسية لشيوع نسبة الأمية في المجتمع حينها والتي كانت تصل إلى 90% تقريباً. في نفس الوقت فقد زاد تواجد المرأة في المدارس واشرفت على مبادرات هامة في الاعمال الخيرية والثقافية، وقد شهدت المرحلة ما بعد 1969ف صدور تشريعات مناصرة للمرأة نتج عنها زيادة إقبالها على التعليم والمشاركة في الحياة العامة عموماً. وتعد أهم مكتسبات المرأة في هذه المرحلة قانون تعزيز الحرية رقم 20 لعام 1991ف والذي أكد على المساواة بين الرجل والمرأة، كما أكد على حق المرأة في العمل ومنح لها الحق في الدفاع عن الوطن وذهبت المادة الثانية من القانون إلى التأكيد على حق الترشح للجنسين لعضوية أمانات المؤتمرات الشعبية، وهي الآلية السياسية التي كانت متاحة حينها (أمنينة، 2018)

إلا ان نسبة المشاركة السياسية للمرأة كانت قليلة في تلك الفترة.

أما بعد مرحلة التغيير 17/ فبراير/ 2011ف، صدرت قوانين عدة ذات صلة بمشاركة المرأة سياسياً، سواء من حيث الإشارة إلى الحق بشكل عام أو من خلال تنظيم الآلية.

ورغم أن الإعلان الدستوري المؤقت 2011ف لم يخص المرأة بنص منفصل بشأن مشاركتها السياسية، ولكنه لم يغفل عن التأكيد على المساواة من مدخل المواطنة. فقد نصت المادة (6) منه على أن "الليبيين سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الاسري (الإعلان الدستوري الليبي، 2011). في نفس الوقت طالبت منظمات نسائية بزيادة التمثيل السياسي للمرأة، وشمل ذلك حملة للمطالبة بـ30 إلى 50% من مقاعد المؤتمر الوطني العام ان تكون مخصصة للمرأة. وفي النهاية تمت مراجعة قانون الانتخابات ليشمل مادة تنص على المساواة بين الجنسين تطالب كل حزب بوضع أسماء المرشحات بالتبادل مع المرشحين على القوائم الانتخابية بشكل أفقي وعمودي، لضمان انتخاب السيدات في المؤتمر الوطني العام .

مثلت انتخابات 2012ف زيادة كبيرة في مشاركة المرأة السياسية، إذ سجلت أكثر من 500 سيدة أنفسهن كمرشحات. تم انتخاب 33 سيدة في المؤتمر الوطني العام البالغ عدد أعضائه 200 عضو. من جهة أخرى فقد شكلت نسبة مشاركة المرأة كناخبة 45% من اجمالي عدد المسجلين في 13 دائرة انتخابية. وتحصلت دائرة أوباري على أعلى نسبة في المشاركة وقدرها 51%، إلا إن ما يمكن ملاحظته هو أنه بالرغم من نسبة مشاركة النساء الهامة في التصويت، فإن المرأة وظفت الجزء الأكبر من اصواتها لانتخاب رجال. وهذا ما يبرر عدم فوز النساء بأكثر من مقعد في قائمة الفردي. ولعل في ذلك مؤشراً على عدم ثقة النساء في قدرة وكفاءة بنات جنسهن، في الوقت الذي سجلت فيه الخمس أقل نسبة مشاركة وصلت إلى 36% (أمنينة، 2018). تقول ناشطات حقوق المرأة إنهن أحسسن بالسعادة لرؤية السيدات يُنتخبن، لكن أعربن عن قلقهن لكون زيادة المشاركة السياسية للمرأة غير مكفولة في دستور جديد يحمي حقوق المرأة ويدفع من أجل المساواة بين الجنسين.

ولكن للأسف انحصرت المكتسبات المهمة في صعيد المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة، فعند تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة عبدالرحيم الكيب في نوفمبر 2011ف المكونة من 24 وزير، تم اختيار فقط سيدتين (وزيرة الصحة- وزيرة الشؤون الاجتماعية)، وفي أكتوبر 2012ف اختار رئيس الوزراء (علي زيدان) فقط سيدتين (وزيرة السياحة - وزيرة الشؤون الاجتماعية) من بين 33 وزيراً في وزارته.

نظراً لأهمية أن يضمن الدستور من حيث المبدأ كفالة وتعزيز حقوق المرأة، فإن ضمان التمثيل النسائي في الجمعية التأسيسية كان مبعث قلق أساسي لدى ناشطات حقوق المرأة الليبيات. وبناء عليه، فقد أعدت منظمات المرأة خطط للمطالبة بتمثيل المرأة في لجنة الصياغة وكذلك لضمان أن يحتوي الدستور على مواد وأحكام كافية لحماية حقوق المرأة.

في أغسطس وسبتمبر 2012ف قامت ناشطات بمجال حقوق المرأة في ليبيا وأعضاء من المؤتمر الوطني العام بالاجتماع في طرابلس لمناقشة عملية صياغة الدستور. وضمن جهود المطالبة بالحقوق ومناصرتها، دشن تحالف من مجموعات حقوق المرأة حملة لجنة الحقوق من أجل مطالبة المؤتمر الوطني العام بتنويع وضمان استقلالية لجنة صياغة الدستور. أوصى التحالف بأن تشمل اللجنة 30% على الأقل من العضوات إذا كانت اللجنة ستتشكل بموجب انتخابات.

في ديسمبر م اجتمعت مجموعة من أبرز منظمات حقوق المرأة الليبية غير الحكومية برئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف وسلمته عريضة موقعة تطالب بـ "تحرك حازم لضمان ضم المرأة إلى الجمعية التأسيسية". طبقاً لصوت المرأة الليبية، من المنظمات المشاركة، فقد أبدى المقريف دعماً قوياً لتحرك حازم من أجل ضمان ضم المرأة إلى الجمعية التأسيسية، حيث ذكر أن مشاركة السيدات "جزء لا يتجزأ من جهود المؤتمر الوطني العام لدعم دور المرأة، ليس فقط في الجمعية التأسيسية، بل من أجل الوصول إلى ليبيا ديمقراطية وحرة بشكل عام".

في يناير 2013ف اجتمعت ناشطات معنيات بحقوق المرأة من شتى أنحاء ليبيا في طرابلس من أجل مؤتمر صوت المرأة الليبية، وأوصين بأن تشكل السيدات 35% من أعضاء الجمعية التأسيسية، وأن تستعين الجمعية بخبير في هذا الشأن بصفة استشاري.

في نفس الاتجاه أعلنت نائبة من المؤتمر الوطني عن تشكيل 29 عضوة بالمؤتمر لكتلة نسائية من مختلف الأحزاب في المؤتمر الوطني من أجل تعزيز حقوق المرأة وللدفع من أجل تمثيل المرأة في الجمعية التأسيسية (د.ن، 2013)

إلا أنه لاحظنا ضآلة عدد المترشحات على القوائم الخاصة بالمرأة والذي بلغ (55) مترشحة، أي ما نسبته 8%، و(9) مترشحات على قوائم العام بنسبة 1% من الاجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن مقاعد النساء تم توزيعها بشكل غير عادل بين الدوائر الانتخابية. فوفقا لقانون الانتخابات، حُرمت النساء في سرت ومصراتة والزاوية وهي مدن كبيرة من التنافس على قوائم النساء، مما دفعهن للترشح على العام وفقدان احتمالية الفوز.

وهذا ما خلصت اليه نتائج الانتخابات فعليا حيث لم تفز أي من السيدات المترشحات على قائمة العام. ومن شأن هذه النتائج أن تعزز حجج الداعين لاعتماد نظام الكوتا للنساء (أمنينة، 2018)

أما فيما يتعلق بمجلس النواب فقد خصص القانون (10) لسنة 2014م بشأن انتخابات مجلس النواب نسبة 16% للمرأة من مقاعد المجلس البالغة 200 مقعد، ولقد أفرزت الانتخابات فوز النساء بـ 29 مقعد. ومقارنة بقانون انتخابات المؤتمر الوطني، غابت الأحزاب وقوائمها وتم تبني النظام الفردي، إلا إنه في هذه الانتخابات تم ملاحظة الفارق بين عدد المترشحات في انتخابات مجلس النواب مقارنة بمثيلاتهن في انتخابات المؤتمر الوطني والذي جاوز 500 مترشحة، بينما وصل عدد المترشحات في انتخابات مجلس النواب 130 مترشحة. وهذا العدد لا يمكن تفسيره بمعزل عن انخفاض النسبة ذاتها للمترشحين الذكور، وهو يرجع إلى تراجع الاهتمام العام بالعملية السياسية في ظل تفاقم التهديدات الأمنية.

أما فيما يتعلق بالانتخابات البلدية صدر قانون 59 لسنة 2012ف الذي أعطى للمرأة فرصة حصولها على كرسي كوته (فئة المرأة)، فجأت المادة 26 فقرة (أ) يشكل المجلس البلدي من عدد من الأعضاء يجري انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر في النطاق الإداري للبلدية، على أن يكون من بينهم عضو على الأقل من النساء. وجاءت بعد ذلك اللوائح التنفيذية تأكداً على ذلك، ومع إن القانون لم يمنع ترشح المرأة على أكثر من مقعد إلا إن وللأسف كانت نتيجة الانتخابات معظمها تسفر عن اختيار امرأة واحدة فقط في عضوية المجلس البلدي.

وبعد صدور القانون رقم (20) لسنة 2023ف عن مجلس النواب الذي جاء في المادة(1) تعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تنفيذ وإعداد والإشراف والمراقبة والإعلان عن نتائج الانتخابات العامة ومجالس المحافظات والبلديات، وفي المادة (2) تصدر المفوضية اللائحة التنفيذية الخاصة بانتخاب المحافظات والبلديات وفقاً لأحكام القانون رقم 59 لسنة 2012ف، وفي 29 أكتوبر 2023ف أصدرت المفوضية القرار رقم 43 لسنة 2023ف بشأن اللائحة التنفيذية لانتخاب المجالس البلدية حيث جاءت هذه اللائحة بتمثيل أكثر للمرأة فكانت على النحو التالي يعتمد على النظام الفردي ونظام القائمة في التنافس على مقاعد عضوية المجالس البلدية على أن يكون في القائمة كوته المرأة مقعد واحد في البلديات الصغرى، ومقعدين في القائمة كوته للمرأة في البلديات المتوسطة، وثلاث مقاعد في القائمة كوته للمرأة في البلديات الكبرى في نفس الوقت يحق لها التنافس على مقاعد العام في القائمة وأيضاً التنافس على مقاعد الفردي وحقيقةً هذا يعتبر إنجاز كبير لضمان مشاركة أكبر للمرأة في البلديات.

من جهة اخرى فأن نسبة مشاركة المرأة كناخبة في الانتخابات البلدية أيضاً تعتبر ضئيلة، فمثلاً كانت نسبة مشاركة المرأة كناخبة في انتخابات المجلس البلدي طرابلس المركز 2021ف، 28% نساء من نسبة المقترعين، أما فيما يتعلق بنسبة المدربين فكانت 30% نساء، موظفي الاقتراع 67% نساء، رئيس مركز 46% نساء، مدير محطة 68% نساء، المراقبين 35% نساء، وكيل مترشح 21% نساء، لابد لنا هنا من الاشارة بان وزارة التعليم تعتبر شريك أساسي في العملية الانتخابية، وبما أن قطاع التعليم معظمه من النساء رأينا أن نسبة مشاركة المرأة كموظف اقتراع، ومدير محطة تفوق نسبة الرجال.

مما سبق نلاحظ في كل الانتخابات الماضية كانت نسبة مشاركة المرأة كناخبة أيضاً ضئيلة جداً مقارنة بعدد النساء في ليبيا لذلك لابد لنا من معرفة ماهي أهم العقبات التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

أما بالنسبة لحكومة الوفاق الوطني 2016ف برئاسة رئيس الوزراء (فايز السراج) فتشكلت من 17 وزيراً من بينهم ثلاث سيدات (وزيرة الدولة لشؤون المرأة والتنمية المجتمعية- وزيرة الشؤون الاجتماعية- وزيرة الدولة لشؤون هيكلة المؤسسات).

وفي 5 فبراير 2021ف اختيار ملتقى الحوار السياسي الليبي (عبد الحميد الدبيبة) رئيساً للوزراء، وبذلك تشكلت حكومة مؤقتة لليبيا في 10 مارس 2021ف من 32 وزيراً من بينهم خمسة سيدات (وزيرة الخارجية والتعاون الدولي- وزيرة الشؤون الاجتماعية- وزيرة العدل- وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية- وزيرة الدولة لشؤون المرأة) وبالرغم من سعادتنا كنساء لوصول خمسة سيدات إلى هذه المناصب، وخاصةً بعض هذه المناصب لم تصل إليها المرأة من قبل في ليبيا، إلا ان رئيس الحكومة تعهد بالالتزام بمنح 30% من المناصب للنساء في حكومته، ولكن في النهاية جاءت النسبة فقط 15%.

مما لا شك فيه بأن التشريعات الليبية تعد منصفة بشكل كبير للمرأة العاملة، وعلى الرغم من هذا فلازالت نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضعيفة نسبياً، ويكاد يكون وجودها في المناصب القيادية والسياسية والادارات والمؤسسات العامة والخاصة أقل من المتوقع. ولازالت النظرة العامة والثقافة السائدة بأن المرأة غير قادرة وغير مؤهلة لتولي عملية صنع القرار.

وفي الوقت الحاضر مع الانقسام والازمة السياسية لم تحظى المسائل الخاصة بالمرأة بالاهتمام الكافي، فكانت مواضيع مثل الحوار والمصالحة وبناء السلام هي السائدة وظلت نسبة مشاركة المرأة ضعيفة في التمثيل السياسي وصنع القرار والذي يصعب معه خلق ضغط لتمرير القوانين ذات أهمية التي تمس واقع المرأة (بوقعيقيص، 2017،ص.13-14-23)

وهذا ما تم تأكيده بإصداره مجلس النواب لقانون الانتخابات البرلمانية 2021ف بنسبة تمثيل للمرأة 16% من مقاعد البرلمان القادمة.

أهم المعوقات التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا

1. يعتبر الموروث الثقافي والعادات والتقاليد حاجزاً أساسياً أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية بوجه عام.
2. ثقافة المجتمع ثقافة ذكورية ترى ان الرجل أقدر على اتخاذ القرارات السياسية من المرأة.
3. التسلط الذكوري على إدارة الدولة ومؤسساتها واحتكار المناصب العليا.

4. عدم وعي وثقة المرأة بنفسها لأهمية دورها ومشاركتها في العمل السياسي.
5. توظيف المرأة في أعمال خدمية تقليدية والذي يعتبر من العوائق الكبيرة أمام تمكين المرأة حتى تصبح عنصراً هاماً ومؤثراً في مؤسسات صنع القرار.
6. عدم قبول بعض الرجال لفكرة أن تكون المرأة مسؤولة عنهم إدارياً.
7. عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية المتمثلة بإمكانية مشاركتها في العمل السياسي، حيث إنها لم تعمل على تمكين نفسها سياسيا ولم تكتسب الخبرة والدراية اللازمة.
8. عدم قدرة المرأة على دفع تكاليف الحملات الانتخابية التي تحتاج إلى تمويل كبير كان أحد أسباب عدم ترشيحها في الانتخابات.
9. قلة المبادرات النسائية فيما يخص مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
10. ظل الولاء السياسي أو القبلي أو المصلحي أحد الدعائم الاساسية لتمكين المرأة بغض النظر عن فاعليتها وقدرتها.

التوصيات

1. العمل على تغيير الأفكار والقناعات التقليدية الموجودة حول دور المرأة في المجتمع.
2. العمل على تطوير فحوى المناهج الدراسية من حيث تضمين المفاهيم والممارسات الديمقراطية وحقوق الانسان وقضايا المرأة.
3. العمل على زيادة توعية المرأة بحقوقها القانونية من خلال عقد الندوات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.
4. التركيز والإكثار من المؤتمرات والندوات التي تطرح قضايا المرأة ومكانتها وتشجيع إجراء بحوث ودراسات في هذا الصدد.
5. التعاون مع أجهزة الإعلام لإبراز الدور الهام الذي تلعبه المرأة في المجتمع.
6. العمل على دعم المشاركة السياسية للمرأة حيث أنها تمثل نصف المجتمع، وذلك عن طريق الاهتمام بالتنشئة السياسية لها، بما يضمن أن تصبح قادرة على تنشئة أبنائها التنشئة السياسية المدعمة للمشاركة.
7. الإهتمام بتعليم المرأة لإنه هو الوسيلة الأكثر تأثيراً في تنمية شخصيتها وتحسين مركزها الاجتماعي وتوفير المناخ المناسب لها لممارسة حقوقها السياسية وتأدية واجباتها الاجتماعية.
8. أن تساهم المرأة في رسم السياسة من خلال انخراطها في المؤسسات والأنشطة المتعددة لكسر الحاجز النفسي والقيد الاجتماعي الذي يحد من قدراتها وكبح طموحاتها.
9. اشراك الكوادر النسائية ذات الكفاءة في صياغة القوانين واللوائح بصفة عامة والمتعلقة منها بالمرأة بصفة خاصة.
10. تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والنضال الدؤوب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من أجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة.
11. تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وذلك عن طريق انخراطها في المجتمع ومشاركتها في اتخاذ القرار.
12. تعديل قانون الانتخابات البرلمانية الذي حدد نسبة مقاعد المرأة 16% من أصل 200 مقعد.
13. العمل على إعداد دورات تدريبية وتأهيلية للمرأة لرفع إمكانياتها وتطوير قدراتها حتى تكون مؤهلة للمنصب التي ترغب الوصول إليه وتعمل بكل كفاءة وجدارة لإثبات ذاتها في المجتمع.
14. التأكيد على ضرورة تمثيل المرأة بما لا يقل عن 30% من المناصب القيادية والسيادية.
15. علينا جميعاً أن نرفع شعار المرأة داعمة للمرأة.

الخاتمة

في الحقيقة إن موضوع المشاركة السياسية للمرأة الليبية موضوع مهم جداً وجدير بالاهتمام من جانب الباحثين والمسؤولين، وتعد المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسة جزء لا يتجزأ في عملية التحول الديمقراطي ولا تتوقف أهمية المشاركة السياسية للمرأة عند هذا الحد بل يجب دعم هذه المشاركة من خلال المناداة بالإصلاح وضرورة أن يبدأ هذا الإصلاح من الداخل ولا ننظر حتى يقدمه لنا الآخرون ويبدأ هذا الإصلاح بالعمل على التغلب على العقبات التي تعوق مشاركة المرأة، لانها نصف المجتمع ولن يتم الإصلاح إلا بمشاركتها.

لذلك أصبحت قضية المشاركة السياسية للمرأة موضع اهتمام العديدين علي المستوي المحلي أو المستوي الدولي، حيث تأتي أهمية المشاركة السياسية للمرأة انطلاقاً من كون المرأة جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، وبدورها تكتمل جميع الأدوار المجتمعية، حيث أن قضية المشاركة السياسية للمرأة هي قضية مجتمعية وليس (قضية نسوية) تخص النساء فقط، ومن ثم فان مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي مسؤولية جميع أفراد المجتمع وليست مسؤولية المرأة نفسها، فمثلما يجب أن يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كذلك يجب أن توضع المرأة المناسبة في المكان المناسب، فوضع المرأة في مكانها المناسب والاعتراف بدورها المهم في الحياة السياسية هو أحد مفاتيح الإصلاح بل هو أهم مفاتيح الإصلاح لأي مجتمع.

المصادروالمراجع:

- د. ابراهيم أحمد النجار، 1995ف، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية، مكتبة دار الثقافة للنشر، القاهرة.
- د. إبراهيم حداد، الحرية عند العرب، دار الفكر، بيروت.
- السيد عبد الحليم الزيات، 1990ف، التحديث السياسي في المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، 1966ف، المادة 25/ج.
- الاعلان العالمي للقضاء على التمييز ضد المرأة، 1979ف،المادة 1/4.
- الإعلان الدستوري الليبي، سنة 2011ف، الباب الأول، أحكام عامة، المادة 6.
- إكرام غديني، 2022م، المشاركة السياسية للمرأة عوائق وتحديات، المغرب.
- سحر حويجة، 2015ف، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، www.swnsyria.org
- د. عادل ب سيوني ، الأصول التاريخية والفلسفة لحقوق الانسان، مجلة البحوث القانونية، ، الدار العربية للنشر والتوزيع،
- د. عبير أمنينة، 2018ف، مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية في ليبيا،www.minbarlibya.org
- د. كمال المنوفي، 1979ف، الثقافة السياسية المتميزة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- مبروكة محمد المحمودي، 2012ف، رسالة ماجستير الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الليبي، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا.
مصطفى محمد سعد، 2017 المشاركة السياسية للمرأة العربية – دراسة حالة مصر وليبيا، المركز الديمقراطي.
- مرضي عبد العزيز حمود، 2000ف، المرأة في مجتمع ديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هالة بوقعيقيص-م. محمد تنتوش، 2017ف، المرأة في سوق العمل الليبي، مؤسسة فريدريش ايبرت.
- هاني سليمان الطعيمات، 2005ف، حقوق الانسان وحريته الاساسية، دار الشرق للنشر والتوزيع، الجيزة.